

Distr.: General
27 March 2015
Arabic
Original: English/Spanish

الجمعية العامة



الدورة السبعون

البند ٦٣ من القائمة الأولى*

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مقدّم بناء على طلب الجمعية العامة بأن يقدم الأمين العام، في الدورة السبعين، تقريراً عن تنفيذ القرار ١١٩/٦٥ المتعلق بالعقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار. ويشير الأمين العام إلى ضرورة تركيز الاهتمام على إحراز نتائج ملموسة بمشاركة اللجنة الخاصة، والدول القائمة بالإدارة، والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. فالقضاء على الاستعمار تمثيلاً مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة تسعى مشترك يتطلب تعاوناً بناءً بين جميع الأطراف المعنية.

وقد دعت الجمعية العامة مراراً إلى التعجيل بعملية إنهاء الاستعمار. ويعتبر منتصف العقد الثالث إطاراً لتقييم ما تم إنجازه وما ينبغي عمله من أجل بلوغ الأهداف المحددة في خطة العمل.

* A/70/50.



الرجاء إعادة استعمال الورق

270415 140415 15-04973 (A)



المحتويات

الصفحة

أولا -	مقدمة	٣
ثانيا -	الإجراءات التي اتخذتها أجهزة الأمم المتحدة خلال العقد	٣
ألف -	الجمعية العامة	٣
باء -	مجلس الأمن	٧
جيم -	المجلس الاقتصادي والاجتماعي	٧
دال -	الأمين العام	٨
ثالثا -	الإجراءات التي اتخذتها الوكالات المتخصصة إبان العقد	٨
رابعا -	الدعم المقدم من الدول الأعضاء للعقد	٩
خامسا -	استنتاجات	٩

المرفقات

الأول -	الردود الواردة من الدول الأعضاء	١٢
الثاني -	الردود الواردة من هيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة	٣١

أولا - مقدمة

- ١ - في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أي في ختام العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار، اتخذت الجمعية العامة القرار ١١٩/٦٥ المعنون "العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار" الذي أعلن، في جملة أمور، الفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ عقدا دوليا ثانيا للقضاء على الاستعمار، وأهاب بالدول الأعضاء مضاعفة جهودها لتنفيذ خطة العمل للعقد الدولي الثاني (A/56/61، المرفق). وأهابت الجمعية العامة بالدول القائمة بالإدارة التعاون بشكل كامل مع اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لوضع برنامج عمل بناءً، خاص بكل حالة على حدة، للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وذلك لتيسير تنفيذ ولاية اللجنة الخاصة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بإنهاء الاستعمار.
- ٢ - وعملا بالأحكام الواردة في القرار ١١٩/٦٥ وفي خطة العمل، يقدم الأمين العام هذا التقرير المتعلق بالإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار المذكور.
- ٣ - وتتضمن خطة العمل توصيات موجهة إلى المجتمع الدولي والدول القائمة بالإدارة والوكالات المتخصصة والبرامج والهيئات الحكومية الدولية، ولاسيما اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

ثانيا - الإجراءات التي اتخذتها أجهزة الأمم المتحدة خلال العقد

ألف - الجمعية العامة

- ٤ - خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، نظرت الجمعية العامة سنويا وبصورة مباشرة، في جلسات عامة أو في إطار اللجنة الرابعة، في عدد من المسائل المتصلة بإنهاء الاستعمار واتخذت قرارات ومقررات بشأنها. وقد نظرت الجمعية العامة، على وجه الخصوص، في البنود التالية:

(أ) تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وفي إطار هذا البند، تنظر الجمعية العامة في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ الإعلان. وترصد اللجنة الخاصة التطورات التي تشهدها جميع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وتقدم إلى الجمعية العامة تقارير عنها، وتعد توصيات بشأن كل من الأقاليم التالية: أنغويلا، وبرمودا، وبيتكرن، وبولينيزيا الفرنسية (منذ ٢٠١٣)، وتوكيلاو، وجبل طارق، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فرجن البريطانية، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وجزر كايمان، وساموا

الأمريكية، وسانت هيلانة، والصحراء الغربية، وغوام، وكاليدونيا الجديدة، ومونتسيرات؛ وبشأن مسألة نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار؛

(ب) مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)^(١)؛

(ج) المعلومات المرسلّة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي؛

(د) الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي؛

(هـ) تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(و) التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٥ - وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، واصلت الجمعية العامة إصدار مبادئ توجيهية إلى اللجنة الخاصة بشأن الولاية الموكولة إليها. وبصفة خاصة، دعت الجمعية العامة بموجب قراراتها ٩١/٦٦ و ١٣٤/٦٧ و ٩٧/٦٨ و ١٠٧/٦٩ اللجنة الخاصة والدول القائمة بالإدارة إلى التعاون في إعداد خطط لإنهاء الاستعمار في أقاليم محددة ودعم تنفيذ خطة العمل للقضاء على الاستعمار. وفي الآونة الأخيرة، طلبت الجمعية العامة في قرارها ١٠٧/٦٩ إلى اللجنة الخاصة مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ الإعلان تنفيذاً فورياً وتاماً والقيام بالأعمال التي وافقت عليها الجمعية العامة فيما يتعلق بالعقدين الدوليين الثاني والثالث للقضاء على الاستعمار في جميع الأقاليم التي لم تمارس بعد حقها في تقرير المصير، بما فيه الاستقلال. وعلى وجه الخصوص، طلبت الجمعية العامة إلى اللجنة الخاصة، في جملة أمور، صياغة مقترحات محددة لوضع حد للاستعمار، ومواصلة دراسة الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وتقديم توصيات، حسب الاقتضاء، إلى الجمعية العامة بأنسب الخطوات التي يجب اتخاذها لتمكين سكان تلك الأقاليم من ممارسة حقهم في تقرير المصير، بما فيه الاستقلال، وفقاً للقرارات المتعلقة بإنهاء الاستعمار، بما فيها القرارات المتعلقة بأقاليم محددة؛ ومواصلة إفاد بعثات زائرة وبعثات خاصة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وفقاً للقرارات المتعلقة بإنهاء الاستعمار.

(١) وفقاً للفقرة ٤ (ب) من مرفق القرار ٣١٦/٥٨، يظل هذا البند مدرجاً في جدول الأعمال للنظر فيه عند تلقي إخطار بذلك من إحدى الدول الأعضاء.

٦ - وفي الدورة السابعة والستين، أكدت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٦٥/٦٧ الحق غير القابل للتصرف لشعب بولينيزيا الفرنسية في تقرير المصير والاستقلال، وفقا للفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، وأقرت بأن بولينيزيا الفرنسية ما زالت إقليما من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بالمعنى المنصوص عليه في الميثاق، وأعلنت أن حكومة فرنسا ملزمة، بموجب المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق، باعتبارها الدولة القائمة بإدارة الإقليم، بإحالة المعلومات المتعلقة ببولينيزيا الفرنسية.

٧ - وفي الدورة التاسعة والستين، طلبت الجمعية العامة بموجب قرارها ١٠٧/٦٩ إلى الأمين العام، الرئيس المؤقت للجنة الخاصة، الاجتماع بصورة غير رسمية مرة واحدة في السنة على الأقل مع رئيس ومكتب اللجنة خلال فترة ما بين الدورتين، وذلك لاستكشاف طرق مبتكرة لتوظيف مساعيه الحميدة للمساعدة في إحراز تقدم في تنفيذ جدول أعمال إنهاء الاستعمار على أساس كل حالة على حدة.

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

٨ - ظلت اللجنة الخاصة، بوصفها الجهاز المكلف في الجمعية العامة برسم السياسات المتعلقة بإنهاء الاستعمار، في طليعة جهود الأمم المتحدة الهادفة إلى تنفيذ خطة عمل العقد. ويمكن الاطلاع على المعلومات المتعلقة بأنشطتها في التقرير السنوي الذي تقدمه اللجنة الخاصة إلى الجمعية العامة. وفي عام ٢٠١٤، توسعت عضوية مكتب اللجنة الخاصة بإضافة نائب ثالث للرئيس (إندونيسيا).

٩ - وبناء على طلب الجمعية العامة، أجرت اللجنة الخاصة استعراضات دورية للحالة في كل إقليم، وعمدت إلى تحليل التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان. واستند هذا التحليل إلى المعلومات المقدمة من الدول القائمة بالإدارة عملا بأحكام المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة وإلى ورقات العمل السنوية التي تعدها الأمانة العامة والمعلومات المقدمة من ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في الجلسات والحلقات الدراسية الإقليمية التي نظمتها اللجنة. واستنادا إلى هذا التحليل، صاغت اللجنة توصيات موجهة إلى الجمعية العامة.

١٠ - واتخذت اللجنة الخاصة مقررات لمواصلة النظر في مسألة بورتوريكو على أساس التقارير التي أعدها مقرر اللجنة الخاصة واستمعت إلى مقدمي طلبات في هذا الموضوع. وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، اتخذت اللجنة الخاصة قرارات سنوية بشأن هذه المسألة دون تصويت.

١١ - ووفقا لخطة العمل، واصلت اللجنة الخاصة عقد حلقات دراسية إقليمية في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ بالتناوب. وشارك في هذه الحلقات الدراسية ممثلو شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والدول القائمة بالإدارة ودول أعضاء ومنظمات إقليمية ووكالتان متخصصتان ومنظمات غير حكومية وخبراء. وقد نُظمت حتى الآن أربع حلقات دراسية إقليمية في: سانت فنسنت وجرينادين (٢٠١١) وإكوادور (٢٠١٢ و ٢٠١٣) وفيجي (٢٠١٤). وطوال الفترة المشمولة بالاستعراض، شكلت الحلقات الدراسية الإقليمية محفلا فعالا لمناقشة المسائل التي تهم الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وأتاحت لممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الفرصة لإبداء آرائهم وتقديم توصياتهم إلى اللجنة الخاصة. وترد التقارير التي قدمتها اللجنة الخاصة إلى الجمعية العامة بشأن الحلقات الدراسية في تقريرها السنوي عن أعمالها.

١٢ - وعملا بخطة العمل، واصلت اللجنة الخاصة التماس التعاون التام من الدول القائمة بالإدارة فيما يتعلق بإيفاد بعثات زائرة إلى الأقاليم. وفي عام ٢٠١٤، قامت اللجنة الخاصة بإيفاد بعثة زائرة إلى كاليدونيا الجديدة بالتعاون مع الدولة القائمة بالإدارة وبمساعدة منها، بهدف جمع معلومات مباشرة عن تنفيذ اتفاق نومييا، وعقدت البعثة اجتماعات مع العديد من الجهات الفاعلة ذات الصلة في المقاطعات الثلاث وفي وزارة الخارجية ووزارة شؤون أقاليم ما وراء البحار في باريس. وفي قرارها ١٠٢/٦٩، وافقت الجمعية العامة على تقرير البعثة الزائرة وعلى ملاحظاتها واستنتاجاتها وتوصياتها المقترحة. وطوال تلك الفترة، أكدت الجمعية العامة من جديد أن بعثات الأمم المتحدة الزائرة التي توفد إلى الأقاليم تعتبر وسيلة فعالة للوقوف على الوضع في الأقاليم، فضلا عن التعرف على رغبات سكانها وتطلعاتهم، وأهابت بالدول القائمة بالإدارة أن تواصل تعاونها مع اللجنة الخاصة في الاضطلاع بولايتها وأن تسهل إيفاد البعثات الزائرة إلى الأقاليم.

١٣ - وعملا بأحكام قرارات الجمعية العامة وأهداف العقد، واصل ممثل نيوزيلندا المشاركة في أعمال اللجنة الخاصة المتعلقة بتوكيلاو. وشارك ممثل فرنسا أيضا في أعمال اللجنة أثناء نظرها في مسألة كاليدونيا الجديدة. ولم يشارك وفد المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ووفد الولايات المتحدة الأمريكية رسميا في اجتماعات اللجنة في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، حضر ممثلا المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية بعض الحلقات الدراسية الإقليمية للجنة.

١٤ - واستمرت الاتصالات غير الرسمية من أجل استكشاف سبل تحسين التعاون بين اللجنة والدول القائمة بالإدارة ووضع برامج عمل لإنهاء الاستعمار في أقاليم محددة. وخلال

فترة ما بين الدورتين في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، عقد رئيس اللجنة ومكتبها مشاورات غير رسمية مع كل من الدول الأربع القائمة بالإدارة من أجل تنشيط التعاون والشراكة معها في بحث حالة تقرير المصير في الأقاليم الخاضعة لإدارتها. وأُجريت مشاورات غير رسمية مع ممثلي العديد من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وعدد من الجهات الأخرى صاحبة المصلحة المعنية بوضع تلك الأقاليم. وعُقد اجتماع بناء على طلب من رئيس اللجنة الخاصة، ضمّ المكتب والأمين العام في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وكان الهدف من هذا الاجتماع الأول من نوعه، والذي يُعقد في ما بين الدورتين، تعزيز المساعي الحميدة للأمين العام من أجل تشجيع الحوار فيما بين جميع الأطراف المعنية في جدول الأعمال المتعلق بإنهاء الاستعمار. وقررت اللجنة الخاصة، في جلستها السادسة المعقودة في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٤، عقد مثل هذه الاجتماعات بين الدورات مع الأمين العام على أساس سنوي من أجل مواصلة الجهود الرامية إلى تحديد نهج مبتكرة للتسريع بتنفيذ ولايتها (انظر [A/AC.109/2014/L.9](#)). وفي وقت لاحق، اتخذت الجمعية العامة القرار ١٠٧/٦٩ الذي طلبت فيه إلى الأمين العام الاجتماع بصورة غير رسمية مرة واحدة في السنة على الأقل مع رئيس اللجنة ومكتبها (انظر الفقرة ٧).

باء - مجلس الأمن

١٥ - خلال الفترة قيد الاستعراض، واصل مجلس الأمن النظر في تقارير الأمين العام واتخذ قرارات بشأن الحالة المتعلقة بالصحراء الغربية. وفي الآونة الأخيرة، في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٤، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢١٥٢ (٢٠١٤)، الذي مدد بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

جيم - المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٦ - دأب المجلس الاقتصادي والاجتماعي على النظر سنوياً في مسألة تنفيذ الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة للإعلان واتخاذ قرارات يطلب فيها إلى هذه الوكالات أن تدرس وتستعرض الظروف السائدة في كل إقليم، كي تتخذ التدابير المناسبة للتسريع بوتيرة التقدم المحرز في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي للأقاليم. وحث أيضاً الوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي لم تقدم بعد مساعدة إلى الأقاليم على القيام بذلك في أسرع وقت ممكن. كما دأب المجلس الاقتصادي والاجتماعي على النظر سنوياً في التقارير التي يقدمها رئيسه بشأن المساعدة التي تقدمها تلك

المؤسسات إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ويشارك رئيس اللجنة في الجلسات التي يعقدها المجلس سنويا للنظر في البند المتصل بهذه المسألة.

دال - الأمين العام

١٧ - واصل الأمين العام خلال الفترة قيد الاستعراض بذل مساعيه الحميدة. وكما ورد بالتفصيل سابقا (A/55/497، الفقرتان ٣٠ و ٣١)، تقدم الأمانة العامة الخدمات الفنية والتقنية والإدارية والإعلامية إلى اللجنة الخاصة في سياق اضطلاعها بولايتها.

١٨ - ونظر لأهمية نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار في تعزيز أهداف خطة العمل، واصلت إدارة شؤون الإعلام نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار عبر جميع وسائط الإعلام المتاحة والتعريف بأعمال الأمم المتحدة في هذا المجال. ففي عام ٢٠١١، أطلق قسم الخدمات الشبكية التابع للإدارة موقعا شبكيا بعد إعادة تصميمه وتحديثه عن الأمم المتحدة وإنهاء الاستعمار باللغات الرسمية الست. وفي عام ٢٠١٣، سجل الموقع أكثر من ربع مليون (٦٧٧ ٢٥٣) زيارة لصفحاته بجميع اللغات، أي بزيادة قدرها ٤٦ في المائة عن العام السابق. وفي عام ٢٠١٤، واصلت الإدارة تعهد الموقع وتحديثه بإضافة محتويات جديدة اجتذبت عددا متزايدا من الزوار (أكثر من ٢٨٠ ٠٠٠ زيارة في الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٣ إلى آذار/مارس ٢٠١٤). وفي عام ٢٠١١، أنشئ موقع شبكي مخصص للأسبوع الدولي من أجل التضامن مع شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وأطلق باللغات الرسمية الست. وفي عام ٢٠١٢، عملت الإدارة مع إدارة الشؤون السياسية على إصدار هوية مرئية لأحد الملصقات، وبطاقات بريدية، ومواد على شبكة الإنترنت احتفالا بالبعد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار. وتعرض إدارة شؤون الإعلام على اللجنة الخاصة سنويا سردا مفصلا للأنشطة المنجزة في هذا الصدد، بما في ذلك الخدمات المقدمة لوسائط الإعلام، وتلفزيون الأمم المتحدة، وخدمات الزوار، ومنشورات الأمم المتحدة، وتقوم اللجنة الخاصة بدورها برفع تقرير إلى الجمعية العامة في هذا الشأن (انظر A/AC.109/2011/17؛ و A/AC.109/2012/18؛ و A/AC.109/2013/18؛ و A/AC.109/2014/18).

ثالثا - الإجراءات التي اتخذتها الوكالات المتخصصة إبان العقد

١٩ - دأبت الجمعية العامة واللجنة الخاصة على النظر سنويا في مسألة تنفيذ الإعلان من قبل الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة. ويصدر رئيس المجلس

الاقتصادي والاجتماعي تقريراً سنوياً عن تلك الأنشطة بناء على الردود الواردة من تلك الهيئات. ويرد في المرفق الثاني لهذا التقرير أحدث المعلومات عما تضطلع به تلك الهيئات من أنشطة فيما يتعلق بالعقد الثالث.

رابعاً - الدعم المقدم من الدول الأعضاء للعقد

٢٠ - تنص خطة العمل الخاصة بالعقد، في الأقسام من الأول إلى الرابع منها، على إجراءات محددة يتعين على الدول الأعضاء، وبخاصة الدول القائمة بالإدارة، اتخاذها من أجل تقديم المساعدة بشكل فعال لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في سعيها نحو تقرير المصير. وبالإضافة إلى أعضاء اللجنة الخاصة التسعة والعشرين، شارك عدد من الدول الأعضاء في عمل اللجنة الخاصة إما بصفة الدولة القائمة بالإدارة أو بصفة مراقب، وحضرت اجتماعاتها وحلقاتها الدراسية الإقليمية.

٢١ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، قدمت ١٤ دولة عضو (الأرجنتين، وإسبانيا، وأستراليا، وبروني دار السلام، والجزائر، والفلبين، وكندا، وكوبا، والمكسيك، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنمسا، ونيوزيلندا، والهند) منحة دراسية لطلبة من هذه الأقاليم. وتعلن الأمانة العامة عن تلك العروض في تقاريرها السنوية.

٢٢ - وأشير في الفقرات من ١١ إلى ١٤ أعلاه إلى مشاركة الدول القائمة بالإدارة في عمل اللجنة وتعاونها معها. ويتضمن مرفق هذا التقرير ردوداً محددة وردت من دول أعضاء بشأن أنشطتها المخصصة لدعم العقد.

خامساً - استنتاجات

٢٣ - تظل مهمة القضاء على الاستعمار عملية غير مكتملة تقتضي من كل الجهات المعنية بذل جهود مستمرة وحازمة. ومع بلوغ العقد الثالث منتصفه، يبدو أن هناك دلائل مشجعة على إعادة تنشيط عمل اللجنة الخاصة: فقد عقد المكتب للمرة الأولى منذ سنوات عدة اجتماعات مع كل دولة من الدول الأربعة القائمة بالإدارة ومع سائر الأطراف الفاعلة المعنية بهدف تحديد الخطوات التالية في عملية إنهاء الاستعمار، وتم إيفاد بعثة زائرة إلى كاليدونيا الجديدة في عام ٢٠١٤.

٢٤ - وبناء على ما شهده النصف الأول من العقد الثالث من تقدم في الحوار وفي التوصل لتوافق في الآراء، يتوقع أن تواصل اللجنة الخاصة النظر في إمكانية إيفاد بعثات زائرة أخرى إلى الأقاليم في الوقت الملائم وبالتزامن، قدر الإمكان، مع عقد حلقات دراسية إقليمية سنوية، بالتشاور مع الدول المعنية القائمة بالإدارة ووفقاً للقرارات المهمة في هذا الشأن والمتعلقة بإنهاء الاستعمار.

٢٥ - وأؤكد مجدداً دعوتي للمشاركة في حوار جديد وشامل تماماً بشأن إنهاء الاستعمار. فالقضاء على الاستعمار، تمثيلاً مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة، هو مسعى عالمي مشترك يتطلب المشاركة البناءة من جميع الأطراف المعنية - وهي اللجنة الخاصة، والدول القائمة بالإدارة، والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي - مع العمل على أساس كل حالة على حدة.

٢٦ - وينبغي أن ينصب التركيز على تحقيق نتائج ملموسة بمشاركة جميع الأطراف المعنية: أي اللجنة الخاصة والدول القائمة بالإدارة والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وفي هذا السياق، أهابت الجمعية العامة، في قرارها ١٠٧/٦٩، بالدول القائمة بالإدارة أن تتعاون بشكل كامل مع اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة من أجل إعداد برنامج عمل لبناء للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، على أساس كل حالة على حدة، ووضعه في صيغته النهائية، في أقرب وقت ممكن، لتيسير تنفيذ ولاية اللجنة الخاصة والقرارات المتعلقة بإنهاء الاستعمار، بما فيها القرارات المتعلقة بأقاليم محددة؛

٢٧ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، واصل بعض الوكالات المتخصصة واللجان الإقليمية تيسير مشاركة العديد من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في هيئاتها كأعضاء مراقبين أو منتسبين، ما أتاح لها أن تصبح مؤهلة أيضاً للمشاركة في المؤتمرات العالمية المعنية بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية، وهو تطور حظي بترحيب من الجمعية العامة في القرارات التي أصدرتها في هذا الموضوع. فعلى سبيل المثال، حصلت توكيلاو في عام ٢٠١١ على مركز عضو منتسب في منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

٢٨ - وأشجع جميع الوكالات المتخصصة على تكثيف مشاركتها في عمل اللجنة الخاصة باعتبار ذلك عنصراً هاماً في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، بوسائل منها المشاركة على نحو أكثر انتظاماً، وبدعوة من اللجنة الخاصة، في الحلقات الدراسية الإقليمية بشأن إنهاء الاستعمار. وعلاوة على ذلك، يجدر تذكير الوكالات المتخصصة أيضاً بأنها مدعوة، تمثيلاً مع أحكام قرارات الجمعية العامة بشأن تنفيذ الوكالات المتخصصة

والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، إلى أن تقدم تقارير دورية إلى الأمين العام عن تنفيذ تلك القرارات.

٢٩ - والتطورات التي شهدتها بعض الأقاليم تتيح للجنة وللدول القائمة بالإدارة فرصة فريدة لوضع خطط لإنهاء الاستعمار، على أساس كل حالة على حدة، بمشاركة ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وهي فرصة ينبغي للأطراف المعنية اغتنامها من أجل التعجيل بعملية إنهاء الاستعمار وكفالة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة في هذا الموضوع.

٣٠ - وستواصل الأمانة العامة مساعدة المجتمع الدولي من أجل إحراز تقدم ملموس في خطة إنهاء الاستعمار.

المرفق الأول

الردود الواردة من الدول الأعضاء

الأرجنتين

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٥]

١ - تؤكد جمهورية الأرجنتين مجددا دعمها التام لعملية إنهاء الاستعمار التي تضطلع بها الأمم المتحدة من خلال أجهزتها المختصة، طبقاً لأحكام ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥). وتحرص جمهورية الأرجنتين بشدة على إنجاز هذه العملية على نحو سريع ونهائي، وتؤمن إيماناً تاماً بأن التعاون بين جميع الدول الأعضاء في المنظمة، ولا سيما الدول القائمة بالإدارة امتثالاً لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة، سيساعد على تحقيق هذا الهدف.

٢ - وتظل عملية إنهاء الاستعمار أحد أهم إنجازات الأمم المتحدة، وقد أثبتت جمهورية الأرجنتين التزامها الراسخ بها عبر مشاركتها النشطة في الأعمال التي تضطلع بها الجمعية العامة بشأن إنهاء الاستعمار من خلال لجنّتها للمسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) ولجنّتها الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار. وقد شاركت الأرجنتين، في إطار تعاونها الوثيق مع اللجنة الخاصة، في الجلسات المتعاقبة التي عقدتها اللجنة، وانضمت إلى الحلقات الدراسية الإقليمية التي نُظمت بالتناوب في منطقة البحر الكاريبي ومنطقة المحيط الهادئ، وفقاً لخطة العمل السارية.

٣ - وإذ بلغ العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار منتصفه، لا تزال هناك ١٧ حالة استعمارية رغم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لوضع حد لهذه الآفة التي عفا عليها الزمن والتي لا تزال، في أوج القرن الحادي والعشرين، تشكل مصدر إحباط للغالبية الساحقة من المجتمع الدولي.

٤ - وفي الوقت ذاته، يكشف عمل اللجنة الخاصة خلال الفترة قيد الاستعراض عن وجود اتجاهات مشجعة تبعث على التفاؤل. وأثبتت اللجنة قدرة على التجديد والابتكار في اضطلاعها بعملها البناء من خلال اتباع نهج يتناول كل حالة على حدة ويراعي الخصائص السياسية التي تميز كل حالة من الحالات الاستعمارية البالغ عددها ١٧ حالة. وللمرة الأولى منذ إنشاء اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار في عام ١٩٦١ عملاً

بالقرار ١٦٥٤ (د-١٦)، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته الرئيس المؤقت للجنة الخاصة، وبناء على طلب اللجنة الخاصة، أن يعقد اجتماعاً غير رسمي مرة واحدة على الأقل في السنة مع رئيس ومكتب اللجنة في الفترة الفاصلة بين الدورتين، وذلك "لاستكشاف طرق مبتكرة لتوظيف مساعيه الحميدة للمساعدة في إحراز تقدم في تنفيذ جدول أعمال إنهاء الاستعمار على أساس كل حالة على حدة". وبالفعل، فقد نص القرار ١٠٧/٦٩ على آلية تتسق مع الدور المركزي الذي تضطلع به اللجنة الخاصة باعتبارها الهيئة الإدارية المعنية بمسألة إنهاء الاستعمار ومنظومته، مؤكداً بذلك أهمية الولاية المنوطة بها ونفاذها التام. وفي الوقت ذاته، واصلت اللجنة الخاصة إحراز تقدم في علاقاتها مع الدول القائمة بالإدارة، والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وفي حالات النزاع على السيادة، مع ممثلي الدول المتنازعة. وواصلت بلا انقطاع عقد حلقات دراسية إقليمية في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، وأوفدت بعثة زائرة إلى كاليدونيا الجديدة في امتثال تام للنهج الذي يقوم على تناول كل حالة على حدة وبما يتماشى مع مبادئ اللجنة، وفقاً لأحكام قرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك تلك المتعلقة بأقاليم محددة.

٥ - ولهذا الزخم الجديد المستجد في جدول أعمال الأمم المتحدة المتعلق بإنهاء الاستعمار أهمية بالغة بالنسبة لجمهورية الأرجنتين إذ تظل مسألة جزر مالفيناس مدرجة فيه بسبب استمرار المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في احتلالها غير المشروع لجزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندوتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. وخلال هذا النصف الأول من العقد الثالث، دأبت اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار على اتخاذ قرارات بتوافق الآراء تنص فيها على ما يلي:

- (أ) اعتبار مسألة جزر مالفيناس حالة استعمارية خاصة وفريدة؛
 - (ب) التسليم بوجود نزاع سيادي بين الأرجنتين والمملكة المتحدة؛
 - (ج) دعوة حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة إلى استئناف المفاوضات من أجل التوصل بأسرع وقت ممكن إلى حل سلمي وعادل ودائم للنزاع وفقاً لأحكام القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة بشأن هذه المسألة؛
 - (د) الإعراب مجدداً عن تأييدها المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام لمساعدة الطرفين على الامتثال لما هو مطلوب منهما في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة.
- وكدليل على الاهتمام التي توليه الأرجنتين لعمل اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، ترأست رئيسة جمهورية الأرجنتين الوفد الأرجنتيني في الجلسة المعقودة في

١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢ حيث كانت تلك أول مرة يشارك فيها رئيس دولة في أعمال هذه الهيئة. وقد شكل ذلك، على غرار ما سلمت به المنطقة بأسرها، تأكيداً على أعلى مستوى لحرص حكومة الأرجنتين على إيجاد حل سلمي ونهائي لهذا النزاع السيادي. وطُرحت مسألة مالفيناس أيضاً للمناقشة في إطار الاجتماعات المتكررة التي عقدها حكومة الأرجنتين مع المسؤولين من أعضاء مكتب اللجنة الخاصة وموظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة، بما في ذلك الاجتماعان المعقودان في ٢٨ كانون الثاني/يناير و ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بدعوة موجهة من رئيس اللجنة الخاصة إلى الأرجنتين بوصفها طرفاً في النزاع السيادي المطروح على نظر هذه الهيئة، حيث شارك في هذين الاجتماعين وزير شؤون جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها بوزارة خارجية الأرجنتين.

٦ - من ناحية أخرى، نظرت في مسألة جزر مالفيناس هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وبالإضافة إلى ما حظيت به هذه المسألة من اهتمام يفوق ما حظي به غيرها من المسائل خلال جلسات المناقشة العامة التي خصصتها لجنة الجمعية العامة للمسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) في النصف الأول من العقد الدولي الثالث، فإنها ظلت محل اهتمام الأمين العام للأمم المتحدة في إطار مهمته الحالية التي عهدت الجمعية العامة بما إليه لبذل مساعي الحميدة في إطار الصلاحيات المخولة له بموجب ميثاق الأمم المتحدة، حيث عهدت إليه بمهمة السعي لإيجاد حل للنزاع القائم بين الأرجنتين والمملكة المتحدة بشأن السيادة على جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها.

٧ - وكانت الأرجنتين عقدت في هذا السياق بالتحديد، اجتماعات متكررة رفيعة المستوى مع الأمين العام زودته فيها على نحو منتظم بالمعلومات وطلبت إليه فيها بذل قصارى جهوده للمضي قدماً في إنجاز مهمته. ويضاف إلى ذلك أن قادة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وكذلك إسبانيا والبرتغال، قد ذكروا الأمين العام بأهمية مهمته تلك وجدواها في مختلف المنتديات المتعددة الأطراف. إذ ما فتئت جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومؤتمرات القمة الأيبيرية - الأمريكية، والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي واتحاد أمم أمريكا الجنوبية تؤكد جدوى تلك المهمة كما بذلت في بعض الحالات لدى الأمين العام مساع طلبت فيها إليه استئناف جهوده وإطلاع قادة كل مجموعة على النتائج المحرزة. وخلال اجتماع عقد في نيويورك في ٦ نيسان/أبريل ٢٠١١، سلم وزير خارجية الأرجنتين إلى الأمين العام مذكرة موجهة إليه من رؤساء دول وحكومات بلدان

اتحاد أمم أمريكا الجنوبية في عام ٢٠١١ (A/65/812). وفي وقت لاحق، تناولت أمانة الاتحاد الموضوع من جديد خلال الاجتماع الذي عقد مع الأمين العام في نيويورك في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢، حيث أشارت إلى بيان جديد لرؤساء بلدان اتحاد أمم أمريكا الجنوبية أحيل إليه في المذكرة المؤرخة ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٢ (A/66/815)، وكررت طلب قادة الاتحاد بشأن هذه المسألة. ونقل الممثل الدائم لشيلى لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام، في آذار/مارس ٢٠١٢، طلب رؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي يدعونه فيه إلى استئناف الجهود التي يبذلها في إطار المهمة المنوطة به. وفي ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٣، قام وزيراً خارجية كوبا وأوروغواي ونائب وزير خارجية بيرو بمرافقة وزير خارجية الأرجنتين لتمثيل جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، على التوالي، خلال الاجتماع الذي عقد مع الأمين العام في إطار مهمة مساعيه الحميدة، لدعوته إلى بذل قصارى جهوده في تنفيذ مهمته وأعربوا له عن دعم المنطقة الراسخ للحقوق السيادية المشروعة لجمهورية الأرجنتين في نزاعها السيادي على جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. وعقد وزراء الخارجية أيضاً اجتماعاً مع مكتب اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار أعربوا خلاله عن دعم المنطقة القوي للحقوق المشروعة للأرجنتين في نزاعها السيادي على جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. وفي الآونة الأخيرة، أوعز رؤساء دول وحكومات الدول الأطراف في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليها في البيان المشترك الصادر عن اجتماعهم العادي السابع والأربعين لمجلس السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي المعقود في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، إلى الرئاسة المؤقتة أن تبذل مساع جديدة لدى الأمين العام من منطلق ما أعربوا عنه من "انشغال شديد" في بيانهم الأخير بسبب مرور خمسين عاماً منذ اتخاذ الجمعية العامة القرار ٢٠٦٥ (د-٢٠) دون أن يتحقق تقدم يُذكر في المفاوضات. وقد أشار رؤساء دول وحكومات الدول الأطراف في السوق والدول المنتسبة إليها بهذه المناسبة إلى أن عام ٢٠١٥ يوافق الذكرى السنوية الخمسين لاتخاذ قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠)، وهو أول قرار يتناول تحديداً مسألة جزر مالفيناس التي تم تناولها مجدداً منذ ذلك الحين من خلال قرارات متعاقبة ما برحت تتخذها إلى يومنا هذا الجمعية العامة واللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، ولاحظوا بارتياح ما قدمته لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار من مساهمة هامة بنظرها في هذه المسألة خلال الخمسين عاماً التي مرت منذ اتخاذ القرار ٢٠٦٥ (د-٢٠) (A/69/775). وبالمثل، أشار رؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة

البحر الكاريبي من جديد، في بيانهم الخاص المتعلق بمسألة جزر ماليفيناس الذي اعتمدوه يومي ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ في مؤتمر القمة الثالث لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى الذكرى السنوية الخمسين لاتخاذ قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠)، وأوصوا في هذا السياق الرئاسة المؤقتة بأن تطلب من الأمين العام للأمم المتحدة "استئناف مهمة بذل مساعيها الحميدة التي أنشطتها به الجمعية العامة في قراراتها المتعاقبة للتوصل بأسرع ما يمكن إلى حل سلمي للتراع المذكور وإطلاعهم على التقدم المحرز في تنفيذ مهمته".

٨ - وعلى غرار ما كان عليه الحال مع الأمين العام، فقد تلقى رؤساء الجمعية العامة ومجلس الأمن خلال النصف الأول من العقد الدولي الثالث رسائل متكررة من الأرجنتين بشأن مسألة جزر ماليفيناس. واستقبلوا كذلك وزراء خارجية الأرجنتين الذين نقلوا إليهم فيها قلق المنطقة بأسرها حيال الأعمال الانفرادية المتكررة للمملكة المتحدة في المنطقة التي تحتلها في جنوب الأطلسي بصورة غير مشروعة، وبخاصة في ما يتعلق بتزايد مظاهر العسكرة وأنشطة استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة. وفي ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٢، اجتمع وزير خارجية الأرجنتين مع الأمين العام ورئيسي الجمعية العامة ومجلس الأمن وقدم لهم عرضاً (A/66/696-S/2012/86) عن أعمال العسكرة التي تقوم بها المملكة المتحدة في منطقة جنوب المحيط الأطلسي. وفي هذا العرض، استرعت حكومة الأرجنتين انتباه المجتمع الدولي إلى قيام المملكة المتحدة بإرسال غواصة نووية قادرة على نقل أسلحة نووية إلى جنوب المحيط الأطلسي، ورفض بريطانيا تقديم معلومات لتأكيد هذه الحقيقة أو دحضها وإلى ما ينطوي عليه إدخال أسلحة نووية إلى جنوب المحيط الأطلسي من تناقض مع معاهدة تلاتيلولكو التي تعدّ المملكة المتحدة طرفاً فيها.

٩ - وبموازاة مع جهود الأمم المتحدة في النصف الأول من العقد الثالث، نظرت منظمات دولية ومحافل إقليمية وأقاليمية عديدة في مسألة جزر ماليفيناس وانضمت إلى الأمم المتحدة في النداء الذي دأبت على توجيهه العام تلو الآخر وفي تعزيز الثقل الدولي لهذه المسألة. فقد أيدت جميع دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مختلف محافلها المتعددة الأطراف حقوق الأرجنتين السيادية المشروعة على جزر ماليفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. وبالإضافة إلى جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي واتحاد أمم أمريكا الجنوبية ورابطة أمريكا اللاتينية للتكامل والتحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية، انضمت كذلك الدول الأفريقية في إطار مؤتمرات القمة المشتركة بين بلدان أمريكا الجنوبية وأفريقيا.

ومن جهتها ما برحت منظمة الدول الأمريكية، ومؤتمرات القمة الأيبيرية الأمريكية، ومؤتمر قمة بلدان أمريكا الجنوبية والبلدان العربية ومنطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي ومجموعة الـ ٧٧ والصين والجماعة الكاريبية تدعو إلى استئناف المفاوضات الثنائية. وحث العديد من هذه المنتديات المملكة المتحدة على الامتنثال لأحكام قرار الجمعية العامة ٤٩/٣١ والامتناع بالتالي عن اتخاذ تدابير انفرادية ما دامت الجزر تخضع للعملية التي أوصت بها الأمم المتحدة، وعن إحداث تغييرات على أرض الواقع من خلال ما تقوم به أنشطة غير مشروعة لاستكشاف واستغلال الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة في المنطقة الخاضعة للاحتلال. وتأييدا لموقف الأرجنتين، قرر اتحاد أمم أمريكا الجنوبية والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والتحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية اتخاذ عدة تدابير منها إغلاق موانئها في وجه السفن التي ترفع "العلم" المزعوم وغير القانوني للجزر وتبادل المعلومات بشأن أي سفن أو مركبات بحرية تتوقف في مسارها في جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية لتفريغ شحنات موجهة لأنشطة النفط والغاز و/أو التعدين غير المشروعة الجارية في الجرف القاري الأرجنتيني، ومن ثم الحيلولة دون تعزيز تلك الأنشطة. وفي الآونة الأخيرة، أعلنت منظمة أمريكا اللاتينية لشؤون الطاقة، ومجموعة الـ ٧٧ والصين والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي في بيانات أصدرتها أنها تعترف بأن للأرجنتين سلطة اتخاذ الإجراءات القانونية للاعتراض على أي أنشطة غير مأذون بها لاستكشاف واستغلال النفط والغاز في جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. ثم إن الوجود العسكري المتزايد للمملكة المتحدة في جنوب المحيط الأطلسي قد جوبه في المنطقة بالرفض المتكرر. وأعربت السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، ومجموعة ريو ومؤتمر قمة بلدان أمريكا الجنوبية والبلدان العربية ومنطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي عن مواقفها المؤيدة للأرجنتين على أثر الشكوى التي قدمتها إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن وإلى الأمين العام للأمم المتحدة.

١٠ - غير أنه بالرغم من الدعوة القوية والمتكررة التي وجهها المجتمع الدولي من خلال نداءاته المتعددة، ومما أبدته الأرجنتين من استعداد دائم، تصرّ المملكة المتحدة على رفض استئناف المفاوضات الثنائية والقيام بأعمال انفرادية مخالفة للقانون الدولي والمطالبة بتنظيم استفتاء لتقرير المصير لرعاياها البريطانيين الذين وطّنتهم في جزر مالفيناس.

١١ - وتعترف الأرجنتين بمبدأ تقرير المصير وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) متى تعلق الأمر بشعب يخضع لسيطرة أجنبي وهيمنته واستغلاله، وهو شرط

غير متوفر في مسألة جزر ماليفيناس. والواقع أن هذا هو السبب وراء تصنيف مسألة ماليفيناس صراحة بأنها مسألة "خاصة وفريدة" من مسائل إنهاء الاستعمار تنطوي على نزاع سيادي بين الأرجنتين والمملكة المتحدة يتعين حله بطريقة سلمية وتفاوضية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمصالح سكان هذه الجزر.

١٢ - وفي المقابل، اعتادت المملكة المتحدة اتباع غلط يشوبه اللبس ويتسم بالتضارب لدى التصويت في إطار الجمعية العامة بشأن مسائل الاستعمار وحرية تقرير المصير. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى ما ذكره وزير الخارجية الأرجنتيني أمام اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار في الجلسة المعقودة في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ فيما يتعلق بالأقاليم الخمسة عشر قيد نظر اللجنة (باستثناء جبل طارق وجزر ماليفيناس)، حيث أفاد بأن المملكة المتحدة لم تصوت لصالح نسبة ٨٨ في المائة من القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بشأنها. وعلى العكس من ذلك، أيدت الأرجنتين نسبة ٨١ في المائة من تلك القرارات. وفيما يتعلق بالحالات الثماني التي تُعد فيها المملكة المتحدة القوة المستعمرة، مع استثناء جبل طارق وجزر ماليفيناس مرة أخرى، لم تؤيد المملكة المتحدة نسبة ٩٠ في المائة من القرارات المذكورة في حين أيدت الأرجنتين نسبة ٨٠ في المائة منها. وأخيراً، فيما يتعلق بالأقاليم التي كانت خاضعة للاستعمار البريطاني وأصبحت أعضاء في اللجنة بعد أن نالت استقلالها، يُشار إلى أن المملكة المتحدة لم تؤيد أيًا من القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة على أساس توصيات اللجنة بشأن هذه المسائل في حين أن الأرجنتين لم تصوت قط معارضة لها. وفيما يتصل بالنقل ذي الطابع التوطيبي لسكان الجزر، لا يسع حكومة الأرجنتين إلا أن تؤكد مجدداً أن هؤلاء السكان رعايا بريطانيون أقاموا في الجزر في ظل سياسة حديدية لتنظيم الهجرة كانت في مجملها تميز بشكل منهجي ضد مواطني البر الرئيسي للأرجنتين.

١٣ - ولهذا السبب، فإن عملية التصويت غير القانونية التي دعت إليها المملكة المتحدة بشكل انفرادي في آذار/مارس ٢٠١٣ وتشير إليها هي وحدها بصفة "الاستفتاء" إنما هي موجهة إلى السكان الذين وطّنتهم في جزر ماليفيناس بغرض استبيان آرائهم في مسائل يُراد بها طمس حقيقة المركز القانوني للجزر. ومما يثير الدهشة أن تتفاخر المملكة المتحدة "باستفتاء" مزعوم كانت نتائجه متوقعة إذ جاءت لتؤكد الطابع البريطاني للرعايا المذكورين وإن لم تغير في شيء الطابع الاستعماري للمسألة ولم تأت بما يُنهي النزاع القائم. والواقع أنه عمل انفرادي من جانب بريطانيا يشكل بالتالي انتهاكاً لقرار الجمعية العامة ٤٩/٣١. فهو يتوخى إيجاد حل للنزاع بتسخير مجموعة من رعايا السلطة القائمة بالاحتلال حيث يقوم أحد الطرفين الوحيديين في هذا النزاع بتشويه نص وروح مبدأ الحق في حرية تقرير المصير.

ومما لا شك فيه أن "المراقبين الدوليين" الذين سعت الدبلوماسية البريطانية دون جدوى إلى جلبهم للمشاركة امتنعوا عن ذلك امتثالا لقرارات الأمم المتحدة، ولا سيما القرار ٤٩/٣١ فلم يزد عدد المشاركين عن بضعة أفراد حضروا بصفتهم الشخصية. وتجدد الإشارة أيضا إلى أن هذا التصويت غير المشروع لم تعترف به الأمم المتحدة ولا المنظمات الأخرى؛ بل أجمعت على رفضه بلدان شتى ومحافل إقليمية منها السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي واتحاد أمم أمريكا الجنوبية والتحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية.

١٤ - وليس إنهاء الاستعمار وحرية تقرير المصير بالمترادين. فحرية تقرير المصير هي إحدى آليات تنفيذ إنهاء الاستعمار، لكنه ليس الآلية الوحيدة في هذا الصدد، حيث يتضمن القرار ١٥١٤ (د-١٥) نفسه، في الفقرة ٦ منه، مبدأ آخر هو الحفاظ على وحدة البلد الوطنية وسلامته الإقليمية. وهذا المبدأ هو المبدأ الغالب في مسألة جزر مالديف، لأن السلامة الإقليمية لجمهورية الأرجنتين هي المهددة في هذه النازلة. وهذا ما يُستشف من قرارات الجمعية العامة العشرة (٢٠٦٥ (د-٢٠)، و ٣١٦٠ (د-٢٨)، و ٤٩/٣١، و ٩/٣٧، و ١٢/٣٨، و ٦/٣٩، و ٢١/٤٠، و ٤٠/٤١، و ١٩/٤٢، و ٢٥/٤٣) ومن جميع القرارات التي اتخذتها حتى الآن اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، والتي تصف مسألة جزر مالديف بأنها حالة استعمارية استثنائية وخاصة. وهذا وصف يعكس الظروف المحددة للمسألة، والتي تتمثل في قيام المملكة المتحدة بالاستيلاء على الجزر عنوة في عام ١٨٣٣، وطرده السكان الأرجنتينيين والسلطات الأرجنتينية بعد أن كانوا يقيمون هناك بصورة علنية وسلمية، ومنعهم من العودة وتوطين سكانها محلهم. وتبيدا لأي شك في هذا الصدد، رفضت الجمعية العامة في عام ١٩٨٥ رفضا صريحا وبأغلبية ساحقة، محاولتين بريطانيتين لإدراج مبدأ حرية تقرير المصير في مشروع قرار يتعلق بمسألة جزر مالديف. وليس في أي من قرارات الجمعية العامة المتعلقة بهذه المسألة ما يقر بإمكانية انطباق هذا المبدأ أو يورد هذا الأمر أو يفترضه وذلك نظرا للخصائص الفريدة لهذه المسألة. وهذه القرارات هي نفسها التي تذكر بها هيئات أخرى مثل منظمة الدول الأمريكية في إعلاناتها الإقليمية ومحافل إقليمية وأقاليمية ثنائية أخرى سبقت الإشارة إليها. ولا بد من إعادة تأكيد وتوضيح أن الأرجنتين لا تكن أي ضغينة ضد السكان البريطانيين في جزر مالديف. وثمة تعهد مكرس في الدستور الوطني بالدفاع عن مصالحهم وأسلوب حياتهم على أعلى المستويات المؤسسية. وقد تعددت البراهين التي قدمتها الأرجنتين إثباتا لذلك، بما فيها الضمانات التي تعهدت بها عندما عقد البلدان مفاوضات بشأن مسألة السيادة في عام ١٩٦٦ وطيلة ١٧ عاما. بيد أن احترام مصالح السكان البريطانيين في جزر مالديف لا يعني الإقرار بأن لهم حقا مزعوما في تقرير

المصير. وهذا ليس برأي تستفرد به الأرجنتين، وإنما هو ما ذهب إليه المجتمع الدولي، ولا سيما قرارات الجمعية العامة ولجنتها المعنية بإنهاء الاستعمار.

١٥ - وبالتالي، فإن الأحرى بالملكة المتحدة، بدلا من محاولة تشويه وتزييف الحقائق التاريخية التي اعترفت بمحذوئها وتعلم بعواقبها، أن تبادر إلى تلبية نداء الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي في مختلف محافله الداعي إلى إيجاد حل للتراع على السيادة واستئناف المفاوضات على الفور مع الأرجنتين بشأن السيادة على جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها بغية التوصل لتسوية عادلة ونهائية لهذا الخلاف. وإذا كانت المملكة المتحدة قد استطاعت القيام بذلك في عام ١٩٦٦ عقب اتخاذ القرار ٢٠٦٥ (د-٢٠) وعقدت طيلة ما يناهز العقدين التاليين مفاوضات ثنائية مع الأرجنتين بشأن مختلف الحلول الممكنة لتراع السيادة بينهما، بما في ذلك مع حكومات الأمر الواقع للأنظمة الديكتاتورية التي كانت الأرجنتين ترزح تحت نيرها، فمن المأمول أن تمثل المملكة المتحدة للالتزام الذي يفرضه عليها المجتمع الدولي والقانون الدولي وتستأنف مفاوضات السيادة مع نظام أرجنتيني ديمقراطي تعددي ملتزم بتعددية الأطراف والقانون الدولي وبحل التراعات الدولية بالطرق السلمية. ولو أن المملكة المتحدة فعلت ذلك لكانت تتصرف على نحو مشروع ومسؤول، أي على نحو ما تطالب به باقي أعضاء المجتمع الدولي من موقعها المتميز في الأمم المتحدة.

١٦ - وتكرر الأرجنتين تأكيد استعدادها الكامل لاستئناف مفاوضات السيادة على نحو ما حدده المجتمع الدولي. وفي الوقت نفسه، تعيد تأكيد استعدادها الكامل أيضا للتعاون مع المملكة المتحدة لبحث المسائل العملية الناشئة عن حالة الأمر الواقع في منطقة جنوب المحيط الأطلسي، في ظل الحماية القانونية الواجبة، بهدف تهيئة ظروف تسمح لكلا الطرفين باستئناف المفاوضات التي دعا إليها المجتمع الدولي. ومع ذلك، لا بد من الإعراب مجددا عن القلق بشأن استمرار بريطانيا في القيام بأنشطة انفرادية في المنطقة المتنازع عليها بما يخالف أحكام قرار الجمعية ٤٩/٣١، خاصة وأن مثل هذه الأعمال الانفرادية من الجانب البريطاني هي التي أعاققت استمرار التعاون الثنائي في المجالات المذكورة على نحو ما نقلته الحكومة الأرجنتينية إلى الأمم المتحدة في حينه (A/60/594 و A/61/827 على سبيل المثال لا الحصر). فهذه الأعمال الانفرادية غير القانونية تلحق ضررا جسيما بالقدرات الاقتصادية للجمهورية الأرجنتينية على نحو ما سلمت به مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقد احتجت عليها الأرجنتين احتجاجا قويا ورفضها المجتمع الدولي في محافل دولية عديدة سبقت الإشارة إليها. والأرجنتين لن تسمح باستنفاد الموارد الطبيعية للبحر الأرجنتيني. هذا علاوة على أن

استغلال الموارد دون تشاور مسبق وبصورة تعسفية عمل مخالف لأحكام القانون الدولي لتعارضه مع قرار الجمعية العامة ٤٩/٣١ الذي دعا الطرفين إلى الامتناع عن اتخاذ قرارات من شأنها أن تنطوي على إدخال تعديلات انفرادية على الحالة. ولتوضيح حجم الضرر الذي تتكبده الأرجنتين، لا بد من الإشارة إلى أن المملكة المتحدة تحتل سنويا موارد سمكية تبلغ قيمتها ٦٠٠ مليون دولار إضافة إلى تحصيل أكثر من ٣٤ مليون دولار سنويا مقابل مختلف تراخيص الصيد غير المشروعة التي تمنحها إلى شركات صيد لفترات تصل إلى ٢٥ عاما. وفيما يتعلق بالمواد الهيدروكربونية، فإن جميع ما تقوم به المملكة المتحدة من تنقيب عن هذه المواد في الجرف القاري للأرجنتين دون الحصول على إذن من الدولة الأرجنتينية هو عمل غير قانوني يستوجب عقوبات إدارية ومدنية وجنائية؛ وما يثير مخاوف حكومة الأرجنتين احتمال تلويث البيئة البحرية نتيجة الأنشطة غير المشروعة المتصلة بالمواد الهيدروكربونية في المناطق المحيطة بالجزر.

١٧ - وينطوي عام ٢٠١٥ على دلالة رمزية مزدوجة. فقد انقضى النصف الأول من العقد الدولي الثالث بما أُحرز فيه من تقدم وما صودف فيه من تحديات. ويجب على المجتمع الدولي أن يبذل الجهود المناسبة لمواجهة هذه التحديات ويواصل تزويد اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار بالأدوات والولايات اللازمة لوضع حد لهذه الآفة التي لا يمكن تصور استمرارها ونحن في أوج القرن الحادي والعشرين. ومسألة جزر مالفيناس إنما هي من هذه التحديات المطروحة. فقد مرت ٥٠ عاما بالتحديد منذ أن اتخذت الجمعية العامة قرارها الشهير ٢٠٦٥ (د-٢٠) الذي حدد المسار الذي ينبغي للطرفين اتباعه من أجل إيجاد حل سلمي ودائم لنزاع السيادة على جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. وقد أعقب ذلك القرار قرارات أخرى بنفس المضمون فضلا عن القرارات التي تصدرها اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار حتى يومنا هذا. والأرجنتين ملتزمة التزاما صادقا بالمضي قدما في المسار الذي حددته الجمعية العامة والمجتمع الدولي لطرفي النزاع السيادي من أجل تسويته، والذي يتمثل في المواظبة على الحوار في ظل الأحكام السارية منذ عام ١٩٦٥ عندما أقرت الجمعية العامة في قرارها ٢٠٦٥ (د-٢٠)، بناء على الحجاج الأرجنتينية، بوجود نزاع سيادي بين المملكة المتحدة والأرجنتين، ووضعت مسارا لحله يتمثل في عقد مفاوضات ثنائية بين الطرفين. والأرجنتين، ومعها أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بأسرها، تحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخمسين لذلك الإقرار الذي يظل سريانه بمنأى عن أي تشكيك. وهي إنما تستظهر بهذا الإقرار من منطلق احترامها التام للقانون الدولي والتزامها بتعددية الأطراف وبالسعي لإيجاد حل سلمي للخلافات.

١٨ - وتولي الأرجنتين، حكومة وشعباً، أهمية كبيرة وأولوية قصوى لاستعادة السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، ولممارسة هذه السيادة فعلياً مع احترام طريقة عيش سكانها والالتزام بمبادئ القانون الدولي، فتلك سياسة الدولة المكرسة في دستور الأرجنتين بصفقتها هدفاً ثابتاً لا رجعة فيه. وجمهورية الأرجنتين على ثقة بأن أعمال اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار سوف تساعد على كفالة الامتثال لجميع القرارات التي أُتخذت بشأن مسألة جزر مالفيناس. وهي واثقة أيضاً من أن المملكة المتحدة سوف تستجيب للنداءات المنبثقة من ولاية المساعي الحميدة التي يضطلع بها الأمين العام، وأنها سوف تتحمل المسؤولية المضاعفة الملقاة على عاتقها بصفقتها عضواً دائماً في مجلس الأمن بقبول واجبتها في حل هذا النزاع بالوسائل السلمية وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة بشأن مسألة جزر مالفيناس. وتزامناً مع حلول منتصف العقد الدولي الثالث لإنهاء الاستعمار، والاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لصدور القرار ٢٠٦٥ (د-٢٠)، لا بد من التذكير بأن الأمم المتحدة تعتبر استمرار الاستعمار، بجميع أشكاله ومظاهره، جريمة تمثل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة ولإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ومبادئ القانون الدولي، على النحو الذي حددته الجمعية العامة في القرار ٢٦٢١ (د-٢٥). وبعد مرور خمسين عاماً، لا تزال جرائم الاستعمار قائمة، وإن من واجبنا أن نضع لها حداً، وباستطاعة المجتمع الدولي والأمين العام أن يُعوّلا على الاستعداد الكامل لجمهورية الأرجنتين وأقصى جهودها من أجل المساهمة في القضاء نهائياً على تلك الجرائم.

أستراليا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٥]

١ - نشير إلى أن الفقرات ذات الصلة من خطة العمل التي تطلب من الدول الأعضاء (بخلاف الدول الأعضاء القائمة بالإدارة) اتخاذ إجراءات بشأن هذه المسألة هي الفقرات من ١٦ إلى ١٨. ويسرنا أن ننوه إلى الإجراءات التالية التي اتخذتها أستراليا عملاً بأحكام هذه الفقرات.

٢ - وتدعم أستراليا المنظمات الإقليمية في المحيط الهادئ، بما في ذلك أمانة برنامج البيئة الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ (بمبلغ ٤,٠٥ ملايين دولار أسترالي في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥)، وأمانة جماعة المحيط الهادئ (بمبلغ ١٧ مليون دولار أسترالي كدعم

أساسي و ٣,٢ ملايين دولار أسترالي في شكل تمويل لبرنامج مصائد الأسماك في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥) ووكالة مصائد الأسماك لمنتدى جزر المحيط الهادئ (بمبلغ يزيد على ٥ ملايين دولار أسترالي في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥) لدعم التنمية المستدامة وإدارة البيئة والحد من مخاطر الكوارث، والإدارة الفعالة للموارد السمكية والبحرية. وتوكيلاو عضو في وكالة مصائد الأسماك لمنتدى جزر المحيط الهادئ، كما أن ساموا الأمريكية وبولينيزيا الفرنسية وغوام وكاليدونيا الجديدة وتوكيلاو أعضاء في أمانة جماعة المحيط الهادئ وأمانة برنامج البيئة الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ. وتجدر الإشارة إلى أن أمانة جماعة المحيط الهادئ قد استضافت في آذار/مارس ٢٠١٥، بتمويل من أستراليا، حلقة عمل عن مستقبل مصائد الأسماك الداخلية في كاليدونيا الجديدة. وتدعم أستراليا أيضا مجموعة واسعة من الشراكات البيئية الدولية والإقليمية من خلال دعمها لمرفق البيئة العالمي ووكالات الأمم المتحدة وشبكات البحوث.

٣ - وفي عام ٢٠١٠، وقعت أستراليا وفرنسا-كاليدونيا الجديدة "إعلان النوايا" فيما يتعلق بالتعاون الثنائي بشأن الحفاظ على بحر كورال. وفي إطار هذا التعاون، استضافت أستراليا حلقة عمل بشأن بحر كورال في بريسبان في آذار/مارس ٢٠١٣، شارك فيها باحثون من البلدان المعنية لتيسير زيادة فهم القضايا المشتركة ذات الصلة بالإدارة التعاونية لبحر كورال. وتظل أستراليا مهتمة بمواصلة تبادل المعلومات بشأن إدارة عملية حفظ الموارد البحرية في إطار "إعلان النوايا" وبشأن تتبع التقدم المحرز في عملية التخطيط البحري في كاليدونيا الجديدة.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٥]

الموقف العام من الاستعمار

- ١ - يرى المكسيك أن للأمم المتحدة دور أساسي في عمليات إنهاء الاستعمار غير المحسومة، لا سيما في سياق العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار (٢٠١١-٢٠٢٠).
- ٢ - ويؤيد المكسيك حق الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير مصيرها، على نحو ما تنص عليه مبادئ سياستها الخارجية.

مسألة جزر مالفيناس

٣ - يعترف المكسيك بحقوق جمهورية الأرجنتين في نزاعها مع المملكة المتحدة بشأن السيادة على جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها.

٤ - ويصر المكسيك على ضرورة إبقاء الحوار مفتوحاً بين البلدين، وما فتئ يؤكد حرصه على أن تستأنف الأرجنتين والمملكة المتحدة مفاوضاتهما سعياً لإيجاد حل عادل وسلمي ونهائي يقبله الطرفان في إطار مؤسسي وبناء على الاحترام المتبادل ووفقاً للقانون الدولي.

٥ - ويؤيد المكسيك القرارات والإعلانات الصادرة في هذا الشأن عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومنظمة الدول الأمريكية، ومؤتمر القمة الأيبيرية الأمريكية، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وسائر المحافل الإقليمية والدولية.

٦ - ويشجع المكسيك الطرفين على الاستفادة من عرض الأمين العام استخدام مساعيه الحميدة، وعرض رئيس الجمعية العامة التوسط في المسألة.

٧ - وقد حث المكسيك في عدة مناسبات المملكة المتحدة والأرجنتين على تجنب الإجراءات والقرارات الانفرادية التي تتعارض مع القرارات الصادرة في هذا الشأن والتي تنطوي على إدخال تغييرات من جانب واحد من شأنها أن تؤثر في حقوقهما في هذا النزاع ما دامت هذه المسألة غير محسومة.

٨ - وبناء على طلب الأرجنتين تسليط الضوء على ما تدعيه من انتهاك لمعاهدة تلاتيلولكو من جانب المملكة المتحدة عن طريق نظام المراقبة التابع لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهو نظام لم يسبق استخدامه من قبل، يتمسك المكسيك بموقفه الداعي إلى إجراء تصويت من أجل التوصل إلى تسوية سلمية لمسألة السيادة على جزر مالفيناس؛ والتقييد بالمبادئ الواردة في معاهدة تلاتيلولكو وإبقاء المنطقة خالية تماماً من الأسلحة النووية.

مسألة الصحراء الغربية

٩ - يدعم المكسيك الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل عادل ودائم لنزاع الصحراء الغربية، وفقاً لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة التي تنص على كفالة حق الشعب

الصحراوي في تقرير مصيره من خلال تنظيم استفتاء لتحديد مستقبله يستوفي مقومات الشرعية والقبول من جانب الطرفين المعنيين.

١٠ - ويدعم المكسيك الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام، كريستوفر روس، ويدعو الطرفين المعنيين إلى مواصلة التعاون معه.

١١ - وفيما يتعلق بعملية المفاوضات، يكرر المكسيك التأكيد على ضرورة أن يبدي الطرفان الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق تقدم ملموس خلال جولات المحادثات غير الرسمية والدخول في مفاوضات بحسن نية ودون شروط مسبقة، لإيجاد حل سياسي ودائم يقبله الطرفان ويفضي إلى تمكين الشعب الصحراوي من إعمال حقه في حرية تقرير مصيره.

١٢ - ويدعم المكسيك ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وما تبذله من جهود كما يؤكد على الأهمية البالغة لمراعاة إرادة الشعب الصحراوي. ويصر المكسيك على أن يُعهد إلى البعثة بمهمة رصد ومراقبة حقوق الإنسان.

مسألة بولنيزيا الفرنسية

١٣ - في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٣، انضم المكسيك خلال مناقشة الجمعية العامة إلى توافق الآراء بشأن اتخاذ القرار ٢٦٥/٦٧ بشأن قضية بولنيزيا الفرنسية؛ لكنه أعرب عن تحفظاته بشأن النص تتعلق بطريقة اعتماده، إذ كان يجب لو استُجيب لطلب السلطات الجديدة في هذا الإقليم، الرامي إلى إرجاء النظر في مشروع القرار بهدف إقامة حوار رسمي مع المشاركين في تقديمه ومع الجمعية العامة ذاتها.

إسبانيا

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٥]

١ - يعدّ إنهاء الاستعمار من أولويات الأمم المتحدة ومن المجالات التي حققت فيها المنظمة أكبر قدر من التقدم منذ إنشائها. وبفضل هذا الجهد المتأني والمتفاني، أصبحت نهاية الاستعمار هدفاً قريب المنال. ومع ذلك، ما زالت بعض الحالات الاستعمارية قائمة. (حيث تعاني إسبانيا من آفة الاستعمار التي تقوض سلامتها الإقليمية وتتجسد في إقليم جبل طارق البريطاني غير المتمتع بالحكم الذاتي). وهذه الحالات إنما تذكرنا بأن علينا العمل بحزم للوفاء بالتزامنا بالقضاء على هذه الظاهرة المتعارضة مع روح العصر ونحن في أوج القرن

الحادي والعشرين، وبخاصة الآن، وقد بلغنا منتصف فترة العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار (٢٠١١-٢٠٢٠) وخطة عمله التي تدعمها إسبانيا بشكل كامل. وينبغي أن يكون الهدف النهائي هو التطبيق الكامل لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وجميع قرارات ومقررات الجمعية العامة، والمبادئ المنصوص عليها في الإعلان نفسه (القرار ١٥١٤ (د-١٥)).

٢ - وإن القرارات والمقررات المتعلقة بإنهاء الاستعمار التي تعتمد عليها الجمعية العامة كل عام، إما بتوافق الآراء أو بدعم من أغلبية واسعة من الدول الأعضاء، شاهد على إجماع المجتمع الدولي على ضرورة القضاء على آفة الاستعمار.

٣ - وقد دأبت إسبانيا على التعاون مع الأمم المتحدة من أجل وضع حد للاستعمار وتنفيذ تدابير العقد الدولي الثالث وخطة عمله منذ اعتمادها. وتشارك إسبانيا مشاركة فعالة وبناءة في أعمال اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (لجنة ال ٢٤)، وفي جلسات اللجنة الرابعة للجمعية العامة (لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار)، وفي الحلقات الدراسية الإقليمية بشأن إنهاء الاستعمار المعقودة بالتناوب في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ.

٤ - وتدعم إسبانيا عمل لجنة ال ٢٤ منذ إنشائها في عام ١٩٦١. إذ تضطلع هذه اللجنة بدور رئيسي في تنفيذ القرار ١٥١٤ (د-١٥)، وتدابير العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار (٢٠١١-٢٠٢٠)، كما كان لها دور رئيسي في التقدم الذي أحرز صوب القضاء على الاستعمار. وتساهم اللجنة في وضع الأساس المبدئي لعملية إنهاء الاستعمار من خلال نظرها في حالات الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، حيث تتبع في هذا الصدد نهجا يراعي خصائص كل حالة على حدة، مع التمييز بين السيناريوهات التي تكون فيها الأسبقية لمبدأ تقرير المصير وتلك التي تكون فيها الأسبقية لمبدأ السلامة الإقليمية، أو التسليم بأن هناك حالات استعمارية محددة ناجمة عن نزاعات سيادية.

٥ - وقد تسنى للجنة ال ٢٤ الاستعانة بالدعم المقدم من الأمانة العامة للأمم المتحدة، التي تقوم، على سبيل المثال، من خلال وحدتها المعنية بإنهاء الاستعمار، بإعداد تقارير سنوية عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، تُتخذ أساسا للمناقشات التي تعقدها اللجنة، وهي تقارير تُسهم فيها إسبانيا باجتهاد.

٦ - وتستعين لجنة ال ٢٤ أيضا بالبعثات الزائرة للاطلاع بشكل مباشر على الوضع الفعلي في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وتدعم إسبانيا هذه البعثات مثلما تدعم الممارسة التي تتبعها اللجنة وتمثل في اشتراط الموافقة المسبقة للدول ذات السيادة التي هي

طرف في النزاعات السيادية قبل زيارة الأراضي موضوع تلك النزاعات، وهذا شرط ينسجم تماما مع قرار الجمعية العامة ٨٥٠ (د-٩).

٧ - وقد ساهمت الحلقات الدراسية الإقليمية التي عُقدت في أجواء غير رسمية وبمشاركة نشطة من مختلف أصحاب المصلحة المعنيين بعملية إنهاء الاستعمار، في النهوض بأهداف العقد الدولي الثالث. وتفخر إسبانيا بمشاركتها البناءة في هذه الحلقات الدراسية، بما في ذلك آخرها المعقودة في أيار/مايو ٢٠١٤ في دینارو (فيجي).

٨ - وتمكنت اللجنة من اتباع نهج مبتكرة لتنشيط عملها، بما في ذلك عقد مشاورات غير رسمية مع السلطات القائمة بالإدارة والدول والجهات الفاعلة الأخرى. ومنذ بدء هذه المشاورات في عام ٢٠١٣، شاركت إسبانيا في اجتماعين مع مكتب لجنة الـ ٢٤، نوقشت خلالها أساليب تعزيز التعاون من أجل حل مسألة جبل طارق وتنفيذ ولاية الأمم المتحدة.

٩ - وقد اعترفت الجمعية العامة بعمل اللجنة وأيدته في قرارها ١٠٧/٦٩، حيث طلبت في الفقرة ١٤ منه "إلى الأمين العام، الرئيس المؤقت للجنة الخاصة، الاجتماع بصورة غير رسمية مرة واحدة في السنة على الأقل مع رئيس ومكتب اللجنة خلال فترة ما بين الدورتين، وذلك لاستكشاف طرق مبتكرة لتوظيف مساعيه الحميدة للمساعدة في إحراز تقدم في تنفيذ جدول أعمال إنهاء الاستعمار على أساس كل حالة على حدة". وبذلك، تسعى الجمعية العامة لإعطاء زخم قوي لجهود إنهاء الاستعمار، وهو زخم لا يسع إسبانيا سوى الإشادة به.

١٠ - ومنوط بالجمعية العامة دور هام في عملية إنهاء الاستعمار تضطلع به عن طريق لجنتها الرابعة، وهو دور يتمثل في تقنين مبادئ العملية، وتوجيهها والتصديق على عمل لجنة الـ ٢٤. وتشارك إسبانيا بنشاط أيضا في اجتماعات الجمعية العامة ذات الصلة بهذا الموضوع، حيث تؤيد القرارات والمقررات التي تقترحها اللجنة الرابعة.

١١ - وتود إسبانيا أن تعرب عن تقديرها للجمعية العامة، وللجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار التابعة لها وللجنة الـ ٢٤ لما تبذله جميعها من جهود في إطار متابعة مسألة جبل طارق التي تمثل حالة تتناقض مع تطور العالم المعاصر، لا سيما ونحن في خضمّ العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار (٢٠١١-٢٠٢٠)، كما أنها تؤثر تأثيرا مباشرا في سيادة إسبانيا وسلامتها الإقليمية. وترحب إسبانيا أيضا بالدعوات المتكررة التي توجهها هذه الهيئات من أجل إيجاد حل عن طريق التفاوض بين إسبانيا والمملكة المتحدة يأخذ بعين الاعتبار مصالح سكان كل من جبل طارق ومنطقة ريف جبل طارق.

١٢ - وكما لاحظت لجنة الـ ٢٤ في عدة مناسبات، ينبغي المضي قدماً في عملية إنهاء الاستعمار باتباع نهج يقوم على أساس التعامل مع "كل حالة على حدة". ذلك أن لجبل طارق خصائص معينة لا تتوافر في غيرها من الأقاليم التي ما زالت تتطلع إلى إنهاء الاستعمار. وفي هذا الصدد، تودّ إسبانيا الإشارة إلى أن جبل طارق هو إقليم احتله بريطانيا العظمى نيابة عن طرف ثالث، ثم قامت بتوطينه اصطناعياً، في موجات متعددة، بساكنة استقدمتها من أماكن أخرى، بل والأكثر من ذلك أنها قامت في وقت لاحق بتوسيع رقعة احتلالها عن طريق الاستيلاء بشكل غير قانوني على أراضٍ إسبانية. فقد وقع الاحتلال عام ١٧٠٤، نيابة عن الدوق تشارلز النمساوي، الذي كان يطمح إلى اعتلاء العرش الإسباني، في سياق حرب الخلافة الإسبانية. أما توطين السكان في المستعمرة، فقد خطط له المحتل قبل عملية الاحتلال ذاتها، حيث أجبر الإسبان الذين كانوا يقيمون في جبل طارق حتى ١٧٠٤، وهم سكان جبل طارق الأصليون، على مغادرة المكان والاستقرار في منطقة سان روكي المجاورة، وهي بلدية يُطلق عليها منذ ذلك الوقت اسم "بلدية مدينة جبل طارق في سان روكي". وبذلك حدث شرخ في المنطقة لا يزال قائماً حتى يومنا هذا. وعلاوة على ذلك، استولت المملكة المتحدة بشكل غير قانوني على أراضٍ أخرى لم يتم التنازل عنها بموجب معاهدة أوترخت لعام ١٧١٣، التي وضعت حداً لحرب الخلافة الإسبانية المشار إليها. وفي القرن التاسع عشر، سمحت إسبانيا للمملكة المتحدة - لدواعٍ إنسانية - بإقامة مخيمات مؤقتة لمنع انتقال العدوى من سكان الصخرة المصابين بوباء الحمى الصفراء. وذهب الوباء، لكن البريطانيين، بدلاً من تقدير هذه اللفتة الإنسانية من إسبانيا، لم يبرحوا مكائهم. بل على العكس من ذلك، وعلى الرغم من الاحتجاجات الإسبانية، تحولت تلك المخيمات المنشأة على الأراضي الإسبانية إلى مستوطنات دائمة. وفي عام ١٩٠٩، قامت المملكة المتحدة بتشييد سياج يطوّق المنطقة في محاولة لتكريس الاحتلال غير الشرعي للأراضي الإسبانية. وبالتالي، فإن إسبانيا لم تتنازل قط عن البرزخ للمملكة المتحدة بموجب معاهدة أوترخت، حيث ظل دائماً تحت السيادة الإسبانية. ومجرد احتلال بريطانيا المستمر للبرزخ لا يستوفي شروط القانون الدولي لاكتساب السيادة. وقد أشارت إسبانيا مراراً إلى أن احتلال البرزخ غير قانوني ويتعارض مع القانون الدولي، وما فتئت تدعو إلى إعادته غير المشروطة.

١٣ - وقد اعترفت منظمة الأمم المتحدة بخصوصية عملية إنهاء استعمار جبل طارق عندما أعلنت أن الوضع الاستعماري في جبل طارق يقوض السلامة الإقليمية لإسبانيا. وقد انعكس ذلك في قرار الجمعية العامة ٢٣٥٣ (د-٢٢) المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧. وما فتئت الجمعية العامة على مدى أربعة عقود تحت السلطة القائمة بالإدارة (المملكة المتحدة) وإسبانيا على تسوية خلافتهما بشأن هذه القضية بإيجاد حل عن طريق المفاوضات

الثانية. وكل عام يمر تتخذ الجمعية العامة قرارا بتوافق الآراء ينص على ضرورة إقامة هذا الحوار الثنائي ويحدد الإطار الذي يجب الاستناد إليه من أجل التوصل إلى حل تفاوضي، ولا سيما الإعلان الإسباني - البريطاني الذي اعتمد في بروكسل في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ والذي أفضى بعد بضعة أشهر إلى ما يسمى بعملية بروكسل.

١٤ - وبناء على ذلك، ووفقا لما أعلنته منظمة الأمم المتحدة ذاتها، فإن حكومي إسبانيا والمملكة المتحدة هما الوحيدتان المخولتان بالدخول في مفاوضات بشأن السيادة، مع مراعاة، بطبيعة الحال، مصالح سكان جبل طارق وسكان ريف جبل طارق (وتحقيقا لذلك الغرض، تتفاوض إسبانيا حاليا مع المملكة المتحدة على إنشاء آلية جديدة "مخصصة" للتعاون الإقليمي تشارك فيه إضافة إلى إسبانيا والمملكة المتحدة، على عكس المنتدى الثلاثي البائد، السلطات المحلية لجبل طارق والسلطات الإسبانية المحلية والإقليمية المختصة في كل حالة).

١٥ - ومنذ سنوات والحكومة الإسبانية تحت المملكة المتحدة على استئناف المفاوضات الثنائية المذكورة - التي انقطعت لسنوات عديدة - دون مزيد من التأخير بهدف وضع حد للحالة الاستعمارية في جبل طارق. وقد دأبت المملكة المتحدة منذ عام ٢٠٠٦ على الرد برفضها الشروع في أية محادثات مع إسبانيا بشأن قضايا السيادة دون موافقة السلطات المحلية لجبل طارق. وترى الحكومة الإسبانية أن هذا الموقف يخالف المبادئ المنصوص عليها في مختلف قرارات ومقررات الجمعية العامة للأمم المتحدة^(٢) والالتزام الذي تعهدت به المملكة المتحدة لإسبانيا في عام ١٩٨٤، والمبين بوضوح في إعلان بروكسل الصادر في العام ذاته.

١٦ - وفي ضوء ما تقدم، تعاني إسبانيا، وهي من أقدم الدول السيادية في أوروبا وعلى هذا الكوكب، وضعاً استعمارياً لا مبرر له ونحن في أوج القرن الحادي والعشرين. وإنه لمن المنافي لروح العصر أن يستمر وجود مستعمرة في أوروبا ونحن في خضم العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار (٢٠١١-٢٠٢٠). وبناء على الأسباب التاريخية والقانونية المبينة أعلاه، أعلنت الأمم المتحدة بوضوح أن المبدأ الذي ينبغي تطبيقه في عملية إنهاء الاستعمار لجبل طارق ليس مبدأ حق تقرير المصير، وإنما مبدأ استعادة السلامة الإقليمية

(٢) يدعو قرار الجمعية العامة ٢٠٧٠ (د-٢٠) حكومي إسبانيا والمملكة المتحدة إلى الشروع دون تأخير في محادثات بشأن السيادة على جبل طارق؛ وينص القرار ٢٣٥٣ (د-٢٢) على أن كل حالة استعمارية تنطوي على أي تقويض جزئي أو كلي للوحدة القومية والسلامة الإقليمية لأي بلد، تكون متنافية مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وخاصة مع الفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) بشأن إنهاء الاستعمار بصفة عامة؛ وطلب القرار ٢٤٢٩ (د-٢٣) إلى المملكة المتحدة، بصفتها الدولة القائمة بالإدارة، إنهاء الحالة الاستعمارية القائمة في جبل طارق في موعد لا يتجاوز ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٩، معلناً أن استمرار تلك الحالة الاستعمارية مناف لمقاصد ميثاق الأمم ومبادئه.

إسبانيا، التي قُوضت بوجود مستعمرة داخل أراضيها. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الاستنتاجات الصادرة سنويا عن الحلقات الدراسية الإقليمية بشأن إنهاء الاستعمار تشير إلى مبدأ السلامة الإقليمية إلى جانب الحق في تقرير المصير.

١٧ - وتأمل إسبانيا أن تحظى بالاعتبار والاحترام الذي تستحقه قطعاً كل تلك الجهود الحثيثة التي ما فتئت تبذلها منظمة الأمم المتحدة طيلة عقود من الزمن، ولا سيما عن طريق لجنة الـ ٢٤، في مجال إنهاء الاستعمار، وهي جهود تعرب إسبانيا دائماً عن تقديرها لها وتعاونها معها. والطريقة الوحيدة لإبداء هذا التقدير هي الامتثال لقرارات الجمعية العامة التي تحت حكومتي إسبانيا والمملكة المتحدة على التوصل إلى حل نهائي لمسألة جبل طارق في ضوء قرارات الجمعية العامة ذات الصلة والمبادئ المنطبقة.

المرفق الثاني

الردود الواردة من هيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة
والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة

ألف - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

- ١ - تواصل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة توفير المساعدة التقنية في مجالات الأمن الغذائي، والزراعة، والحراجة، وأنشطة مصائد الأسماك، فضلا عن التنمية الريفية عموما.
- ٢ - وتشمل الأنشطة المضطلع بها في سياق العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار: مشاركة مونتسيرات على مدى السنوات الـ ١٠ الماضية في حلقات عمل إقليمية بشأن الحراجة نظمتها المجموعة الفرعية الكاريبية المنبثقة عن لجنة غابات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وإشراك ومشاركة أقاليم المملكة المتحدة فيما وراء البحار عام ٢٠١٤ في الأنشطة الإقليمية الهامة المتصلة بمصائد الأسماك الإقليمية وتربية الأحياء المائية والتي نظمت معظمها لجنة مصائد الأسماك في المنطقة الغربية الوسطى من المحيط الأطلسي. وتوكيلاو هي واحدة من البلدان المشاركة في إطار مشروع برنامج التعاون التقني دون الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة المعنون "استراتيجيات وبناء القدرات في الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ لمواجهة آثار تغير المناخ على مطالبات الولاية القضائية". وواصلت المنظمة أيضا العمل بشكل وثيق لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في أعقاب المؤتمرات التي عُقدت في بربادوس وموريشيوس، وكذلك فيما يتعلق بالاستعدادات للمؤتمر الدولي الثالث الأخير للدول الجزرية الصغيرة النامية المعقود في ساموا في عام ٢٠١٤.

باء - منظمة الصحة العالمية

- ١ - بادرت منظمة الصحة العالمية سعيًا منها لتمكين بلدان ومناطق المحيط الهادئ من الاستفادة من مساعدتها التقنية، إلى إنشاء ثلاثة مكاتب تمثيلية في منطقة المحيط الهادئ، وهي المكتب التمثيلي لمنظمة الصحة العالمية في جنوب المحيط الهادئ، ومقره في سوا، وفيجي؛ والمكتب التمثيلي لمنظمة الصحة العالمية لساناموا الأمريكية، وجزيرة كوك، ونيوي، وتوكيلاو، وساموا، ومقره في آييا، ساموا؛ والمكتب التمثيلي لمنظمة الصحة العالمية لجزر سليمان، ومقره في هونيوارا، بجزر سليمان. وعلاوة على ذلك، أنشئت شعبة الدعم الفني في المحيط الهادئ التابعة لمكتب منظمة الصحة العالمية الإقليمي لغرب المحيط الهادئ في سوا في عام ٢٠١٠، من أجل تحسين تنسيق المساعدة التي تقدمها منظمة الصحة العالمية وتعاونها مع

سائر الشركاء في مجال الصحة والاستجابة في وقت أنسب للاحتياجات المحددة لبلدان المحيط الهادئ.

٢ - وقد وُضعت استراتيجية منظمة الصحة العالمية للتعاون المتعدد الأقطار لمنطقة المحيط الهادئ للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ من خلال عملية تشاورية مع حكومات البلدان والمناطق الجزرية في المحيط الهادئ، بما في ذلك الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في المحيط الهادئ. وتمثل الاستراتيجية رؤية متوسطة الأجل للتعاون التقني لمنظمة الصحة العالمية دعماً لسياساتها واستراتيجياتها وخططها الصحية الوطنية، مع المساهمة في الخطط التي يجري إعدادها على نطاق منظمة الصحة العالمية ككل.

٣ - ونتيجة لاستراتيجية التعاون المتعدد الأقطار، تمكنت أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي، مثل ساموا الأمريكية وتوكيلاو، بدعم من منظمة الصحة العالمية، من وضع استراتيجية التعاون القطري الخاصة بها، التي تقدم رؤية تعكس جزراً تتوافر فيها مقومات الصحة وتتضمن دليلاً بشأن التعاون مع منظمة الصحة العالمية في معالجة المسائل الصحية الرئيسية. وتمثل استراتيجية التعاون القطري رؤية متوسطة الأجل للتعاون التقني مع منظمة الصحة العالمية دعماً لسياساتها واستراتيجياتها وخططها الصحية الوطنية، مع المساهمة في الخطط المضطلع بها على نطاق منظمة الصحة العالمية ككل.

٤ - وتتمكن منظمة الصحة العالمية، عن طريق شعبة الدعم الفني في المحيط الهادئ وثلاثة مكاتب تمثيلية للمنظمة، من إيصال مساعدتها التقنية إلى الأقاليم في المحيط الهادئ. ويشمل ذلك إجراء اتصالات منتظمة مع نظراء قطريين مع التركيز على تقديم الدعم لعمليات الاستعراض والتخطيط السنوية للبلدان. ومن مجالات المسؤولية ضمان تماشي العمل مع الخطط الوطنية؛ ووضع خطط دعم المنظمة للبلدان على أساس الخطط الصحية الوطنية؛ وتنسيق الدعم الفني لمساعدة البلدان.

٥ - وعلى سبيل المثال، قدمت منظمة الصحة العالمية دعمها لوزارة الصحة في بولينيزيا الفرنسية من أجل وضع خطة وطنية لمكافحة الأمراض غير المعدية، كما أُدرجت في مشروع منظمة الصحة العالمية لتتبع اتجاهات الانتحار في الأقاليم المعرضة للخطر (مشروع START). وفي كاليدونيا الجديدة، تعمل منظمة الصحة العالمية مع الحكومة المحلية لوضع خطة للتصدي للأمراض غير المعدية، مع التركيز بوجه خاص على مكافحة التبغ. وفي غوام، قدمت المنظمة الدعم التقني لوضع خطة عمل للحد من استهلاك الملح ونظمت دورة تدريبية بشأن التواصل الصحي الاستراتيجي مع التركيز بشكل خاص على الحد من استهلاك الملح. وفي توكيلاو،

قدمت المنظمة الدعم التقني والمالي لتجميع الأدلة المتعلقة بعوامل الخطر التي تزيد من احتمال الإصابة بالأمراض غير المعدية، وذلك من خلال إجراء مسح تدريجي.

٦ - وفي الأقاليم التي يستوطن فيها داء الخيوطيات اللمفاوية، انضمت بوليفيزيا الفرنسية، وساموا الأمريكية، وكاليدونيا الجديدة إلى برنامج منظمة الصحة العالمية للمحيط الهادئ للقضاء على داء الخيوطيات اللمفاوية (PacELF). وتعمل منظمة الصحة العالمية وهذه الأقاليم أيضا على تسخير جهودها الرامية إلى القضاء على داء الخيوطيات اللمفاوية من أجل زيادة القدرة على مكافحة الأمراض المدارية المهملة الأخرى.

٧ - وتعمل منظمة الصحة العالمية مع وزارتي الصحة في غوام وساموا الأمريكية لبدء تشغيل الشبكة الصحية للتعليم المفتوح في المحيط الهادئ الذي يتوخى توفير فرصة التطوير المهني المستمر للمهنيين الصحيين من خلال التعلم الإلكتروني.

٨ - وتدعم منظمة الصحة العالمية أيضا، بالتعاون مع شركائها، التخطيط لسلامة المياه في بوليفيزيا الفرنسية وكاليدونيا الجديدة. ويعتبر التخطيط لسلامة مياه الشرب أحد أكثر الوسائل فعالية لكفالة سلامة إمدادات مياه الشرب بدءا من مستجمعات المياه وحتى وصولها إلى المستهلك. ويهدف هذا العمل إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان وأقاليم المحيط الهادئ وتعزيز معرفتها بالمناحي الفنية والمتعلقة بالاستدامة في مجال إمدادات مياه الشرب المأمونة.

جيم - منطقة الأمريكتين

١ - تعمل منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/ منظمة الصحة العالمية مع الدول الأعضاء فيها ومع شركائها الإنمائيين في إطار السياسات والاستراتيجيات والخطط الصحية الوطنية؛ والاستراتيجيات التعاونية القطرية لأعضاء منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/ منظمة الصحة العالمية؛ والخطة الاستراتيجية لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩. وبرنامج العمل العام الثاني عشر لمنظمة الصحة العالمية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩. وهذه المنظمة لا تركز فقط على أولويات التنمية الوطنية وتعزيز القدرات الوطنية في مجال الصحة، ولكن أيضا على الالتزامات والأهداف الصحية العالمية والإقليمية ودون الإقليمية، وعلى المواضيع الشاملة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان والإنصاف والمسائل الإثنية.

٢ - ويتولى مكتب لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية/ منظمة الصحة العالمية لبلدان شرق منطقة بحر الكاريبي، ومقره في بربادوس، قيادة التعاون التقني لمنظمة الصحة العالمية مع أقاليم المملكة المتحدة فيما وراء البحار وهي أنغويلا، وجزر فيرجن البريطانية ومونتسيرات، وهو تعاون يشمل توفير أخصائي للبرامج القطرية مقره في أنغويلا لتوفير الخدمات للأقاليم الثلاث.

ويوفر مكتب منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية في جامايكا الخدمات لكل من برمودا وجزر كايمان، فيما يعمل مكتب منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية في جزر البهاما على توفير الخدمات لجزر تركس وكايكوس. ويعمل كل مكتب من المكاتب القطرية مع النظراء والشركاء الوطنيين لتخطيط وتنفيذ ورصد وتقييم خطة عمل لفترة سنتين تلبي الاحتياجات ذات الأولوية للإقليم في مجال الصحة، ومنها إتاحة الخدمات والتغطية الصحية للجميع، والوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، وتطوير القدرات الأساسية لتنفيذ اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)، وحماية الصحة البيئية، بما في ذلك التخفيف من الآثار المترتبة على تغير المناخ في مجال الصحة.

٣ - ويتعاون ممثلو منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية في بربادوس وجامايكا وجزر البهاما تعاوناً وثيقاً لدعم أقاليم المملكة المتحدة فيما وراء البحار بطريقة متماسكة ومنسقة، بغية تطوير أوجه الكفاءة، وتعزيز الفهم المشترك للمسائل التي تهمها وتيسير تبني موقف موحد في الردود التي تقدمها إلى المملكة المتحدة ووكالات من قبيل منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية.